تشهد مناقشة تعديل «العمل في القطاع الأهلي»

جلسة الثلاثاء .. ..المداولة الثانية لـ «الديوان الوطني» ومشروع قانون بشأن «السجل التجاري»

■ «المالية البرلمانية»: العديد من التغيرات الاقتصادية والتشريعية طرأت ولابد من تعديل القانون لدفع عملية التنمية

جدول أعمال الجلسة الخامسة يناقش العديد من القوانين

أدرج على جدول أعمال الجلسة العادية والتكميلية لمجلس الأمة المقرر عقدهما يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين 3و4 أبريل 2018 أربعة عشر بندًا من بينها برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات (2016/2017– 2019/2020) والمداولة الثانية لتعديل قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

وأدرج على جدول الأعمال عدد من تقارير اللجان البرلمانية بشأن المشروعات والاقتراحات بقوانين منها مشروع قانون في شأن السجل التجاري واقتراح بقانون بتعديل نص المادة (51) من القانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي.

وأوضح التقرير الثلاثون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع قانون في شأن السجل التجاري

أن القانون الحالي صدر منذ ما يقارب 38 عامًا ما يستوجب إصدار قانون جديد يواكب العصر الحديث ومستجداته.

وأضاف أن الواقع الذي نشأ فيه القانون الحالي شهد تغيرات ملموسة من حيث إصدار تشريعات جديدة لها علاقة مباشرة بهذا القانون كقانون الشركات الذي تضمن أحكامًا لا سابق لها.

وذكرت اللجنة في تقريرها أن هذه التغيرات واكبت ظهور الوسائل الحديثة كالحاسب الآلي والانترنت والانتشار الواسع لاستخدام برمجياته وأخيرًا تضمن القانون الحالي بعض العبارات والمصطلحات التي لم يعد لها وجود في الواقع فعلى سبيل المثال «الإدارة المالية التي اصبحت إدارة السجل العام» و«الروبية» وهي كانت العملة المستخدمة لتحديد الغرامات وقت صدور القانون.

ورات اللجنة بعد أن تدارست مشروع القانون واستمعت لوجهة نظر وزارة التجارة انه بات من الضروري سرعة إقرار هذا القانون كونه صدر قبل قرابة الستين عامًا طرأت خلالها العديد من التغيرات الاقتصادية والتشريعية التي يستوجب معها تعديل هذا القانون لدفع عملية التنمية وتحسين بيئة الأعمال، لا سيما أن هذا القانون جاء ضمن المتطلبات التشريعية لوثيقة الإصلاح الاقتصادي الجديدة التي ناقشها المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 06/03/2018.

وذكرت اللجنة في تقريرها أن مشروع القانون المقدم يحقق الأهداف المرجوة منه ولكنه بحاجة إلى إعادة صياغة بما يساهم في تدشين بيئة الأعمال وتحقيق أكبر قدر من الشفافية.

وأضافت اللجنة عددًا من التعديلات على المشروع أهمها:

1 – إضافة تعريفات جديدة

■ المشروع المقدم يحقق الأهداف المرجوة منه ولكنه بحاجة إلى إعادة صياغة تساهم في تدشين بيئة الأعمال

إلى المادة الأولى تضمنت تعريفا للتاجر والمنشأة التجارية.

2 – إلزام الوزير بإنشاء سجل إلكتروني بالإضافة إلى السجل التقليدي وطلب القيد وتغيير أو تعديل أي من بياناته إلكترونيًا وذلك تماشيًا مع التطورات الحديثة في عالم التكنولوجيا والاتصالات ما يساعد في تحسين بيئة الأعمال.

3 – استبعاد الجمعيات التعاونية من الخضوع لقانون السجل التجاري حيث إن الهدف من إنشائها هو التكافل الاجتماعي بالرغم من ممارستها النشاط التجاري كما وان هناك قانونا خاصًا بها ينظم أعمالها.

4 – نصت المادة 9 على حظر استخدام السجل التجاري من الغير بأي شكل من الأشكال وذلك بهدف علاج «ظاهرة التضمين» مع منح مخالفي نص هذه المادة مهلة سنة لتوفيق أوضاعهم.

5 – تحديد أهم البيانات التي يجب على الوزارة أن تنشرها في أي وسيلة إلكترونية لها بالإضافة إلى البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية وذلك حتى يمكن إضافة بيانات جديدة تتطلبها المستجدات والتطورات المستقبلية.

6 – استبدال كلمة «محو» بـ «شطب» لضبط الصياغة والدلالة اللغوية حيث إن السجل المشطوب من الممكن إعادة قيده مستقبلا.

7 – استخدام عبارة «وسيلة إلكترونية» بدلًا من «موقع إلكتروني» نتيجة لما يشهده قطاع التكنولوجيا والاتصالات من تطورات متسارعة.

8 – ألغت اللجنة عقوبة الحبس المقررة في مشروع القانون وذلك لعدم تناسب العقوبة مع المخالفة وذلك أن المخالفات المتعلقة بالسجل التجاري لا تستوجب الحبس وعوضًا عن ذلك فقد تم تغليظ العقوبات المالية برفع السقف إلى عشرين ألف دينار كويتي.

9 – استمرار العمل بالقانون الحالي ولائحته إلى حين صدور القانون الجديد ولائحته التنفيذية حتى لا يكون هناك فراغ تشريعي.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة وبإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة (بعد التعديل) على مشروع القانون بشأن السجل التجاري

كما أدرج على جدول أعمال مجلس الأمة تقريرا لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن طلبي النيابة العامة رفع الحصانة عن النائبين صفاء الهاشم ود.وليد الطبطبائي.

ويتعلق التقرير الخامس والأربعون للجنة التشريعية بطلب رفع الحصانة عن النائبة صفاء الهاشم في القضية رقم 19505 / 2015 جنح مرور 2102/ 2015 الشرق والمقيدة برقم 7927/2016 جنح مستأنفة – 36/2017 جنح تمييز.

وقررت اللجنة الموافقة بأغلبية أعضائها (4 : 1)على طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائبة الهاشم.

ويتعلق التقرير السادس والأربعون للجنة التشريعية عن طلب رفع الحصانة عن النائب د.وليد الطبطبائي في القضية رقم 1932/2015 جنح – 139/2014 الشامية والمقيدة برقم 404/2016 جنح مستأنفة – 404/2017 جنح تمييز.

وقررت اللجنة الموافقة بأغلبية أعضائها (3 : 2) على طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائب الطبطبائي

طالب بتزويده بنسخ من دراسات الأمانة العامة للتخطيط

الدلال لوزير المالية : ما خطط الوزارة لمواجهة الهدر في الإنفاق الحكومي ؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير المالية د.نايف الحجرف عن خطط وتوجهات وزارة المالية التفصيلية لمواجهة الهدر في الانفاق الحكومي.

ونص السؤال على ما يلي:

نشرت وسائل الإعلام تصريح وزير المالية منذ ايام قليلة والذي اشار فيه اثناء انعقاد فعاليات ملتقى الكويت للاستثمار الى الهدر المالي في نشاط المؤسسات الحكومية حيث ذكر أن وزير المالية الدكتور نايف الحجرف اقاد ان الوزارة وضعت هدفا رئيسا بمواجهة الهدر الحكومي من دون المساس بالإنفاق الاستثماري الذي زادت نسبته في هذه الميزانية من 17 إلى 18 في المئة مشيرا إلى ان الدراسات التي أجرتها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط كشفت عن هدر بنسبة 40 في المئة في الانفاق الحكومي.

ونظرا لأهمية ما ورد على لسان وزير المالية وأثره البالغ على ميزانية الدولة وعلى متطلبات سد العجز المفترض في الميزانية العامة اضافة الى تأثيره الكبير على الرؤية التنموية القادمة للحكومة.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – يرجى موافاتنا بنسخ من دراسات الامانة العامة للتخطيط التي أشار إليها وزير المالية في تصريحاته والتي كشفت عن هدر بنسبة 40 في المئة في الانفاق الحكومي و تم الاطلاع عليها من قبل وزارة المالية.

2 – ما خطط وتوجهات وزارة المالية التفصيلية لمواجهة الهدر في الانفاق الحكومي؟ مع موافاتي بنسخ من أي خطط او قرارات صادرة في هذا الشان.

3 – يرجى مواقاتي بكشف تفصيلي بالوزارات والمؤسسات الحكومية التي ثبت ان لديها هدرا ماليا في الانفاق خلال الاربع سنوات الماضية متضمنا الجهة ومقدار الهدر سنويا والبنود التي ورد فيها الهدر.

4 – يرجى تبيان دور وزارة المالية في ايقاف الهدر في الانفاق الحكومي خلال السنوات الاربع الماضية.

خاصة مع قرب شهر رمضان

الكندري: مكاتب استقدام الخدم تتلاعب بالأسعار.. و«الدرة» ثبت فشلها

■ الحكومة صامتة ولا يوجد لها تحرك فعلي تجاه هذه القضية

فيصل الكندري

طالب النائب فيصل الكندري الجهات المختصة بضرورة تفعيل اجراءاتها الخاصة بمحاسبة مكاتب استقدام الخدم الذين اصبحوا يتلاعبون بالأسعار خاصة مع قرب شهر رمضان في ظل عدم توافر العمالة المنزلية في المكاتب.

وقال الكندري في تصريح صحافي إن مشروع مكاتب (الدرة) اثبت فشله ولم يقض على تجارة الخدم والتلاعب بالأسعار او توفير متطلبات المواطنين من العمالة المنزلية.

واضاف ان المشكلة ليست وليدة الساعة ورغم كل ذلك فإن الحكومة صامتة ولا يوجد تحرك فعلي لها تجاه هذه القضية خاصة بعد مشكلة العمالة الفلبينية.

واعرب عن أسفه الشديد لعدم تحرك (الدرة) او الجهات المختصة بفتح الأبواب امام استقدام جنسيات اخرى حتى يتم القضاء على مشكلة العمالة المنزلية والتلاعب بالأسعار من قبل اصحاب المكاتب.

وشدد الكندري على ضرورة التحرك الجدي والفعال من قبل الحكومة قبل رمضان لاستقدام العمالة المنزلية ومحاسبة المسؤولين في مكاتب الدرة على فشلهم الذريع في عدم النجاح في قضية استقدام العمالة المنزلية

الهدية يطالب بتمديد فترة تغيير الجوازات

طالب النائب محمد الهدية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بتمديد فترة استبدال جواز السفر الحالي بالجواز الالكتروني وذلك تسهيلا على المواطنين الى جانب زيادة عدد مراكز الخدمة لاتاحة المجال لاستيعاب العدد الأكبر من المواطنين.

وقال الهدية في تصريح صحافي إن عدد المراكز التي تستقبل المواطنين لاستبدال جوازاتهم غير كافية وتشهد زحاما شديدا بالاضافة الى انه لا يوجد مواعيد عبر خدمة "اون لاين" وهو ما يجعل فترة تجديد الجوازات التي تنتهي 30 يونيو المقبل غير كافية لذا يجب تمديد الفترة أمام المواطنين.

من جانب آخر ثمن الهدية قرار وزير الداخلية بتشكيل لجنة لإعادة النظر في ترقيات الضباط، مؤكدا ان القرار يأتي في الاتجاه الصحيح لرفع الظلم عمن لم يشمله قرار الترقيات الأخير رغم انه مستحق.

وأكد الهدية ان هذا القرار محل ترحيب واطمئنان لجميع الضباط لأنه يعزز الشفافية والثقة لديهم في قرار الترقيات ويعطي كل ذي حق حقه.

تساءل عن حقيقة تغيير اسم الاحتفالية إلى «تمكين المرأة»

الشطي يسأل الجبري عن ملابسات «جرس البورصة»

خالد الشطي

وجه النائب خالد الشطي سؤالا إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري عما نشر في وسائل الإعلام بشأن «جرس البورصة» وبرنامج عدسة.

ونص السؤال على ما يلي:

نشرت وسائل الإعلام في 10 مارس الماضي خبرا مفاده خضوع الحكومة لبعض أعضاء مجلس الامة المعروفين بتوجيهاتهم ضد المرأة وجاء في تفاصيل الخبر أن احتفالية الامم المتحدة بيوم المرأة العالمي التي تشارك فيها أكثر من 60 بورصة عالمية لم تمر كما كان مقررا لها في البورصة الكويتية إذ تم تغيير اسم الاحتفالية من قرع الجرس للمساواة بين الجنسين الى تمكين المرأة فضلا عن تبديل الجرس العادي الذي كان ينبغي استخدامه لإعلان إنهاء التداول كبقية البورصات العالمية بالجرس الإلكتروني الى جانب تغيير كل المطبوعات والبنرات المعدة سابقا قبل بدء الاحتفالية بساعات.

ولما كانت المادة 29 من الدستور تنص على أن الناس سواسية في الكرامة الانسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

–ما مدى صحة ما جاء في تفاصيل الخبر المذكور؟

–هل صحيح انه تم تغيير اسم الاحتفالية من قرع الجرس للمساواة بين الجنسين الى تمكين المرأة؟ اذا كانت الاجابة نعم فما اسباب ذلك؟ وما السند القانوني الذي بناء عليه تم تغيير اسم الاحتفالية؟ يجب تزويدي بنسخة من الدعوة التي وجهت لحضور الاحتفالية قبل وبعد تغيير المسمى.

– ما أسباب إستبدال الجرس العادي كما كان مخططا بالجرس الإلكتروني؟ وهل صحيح أنه أجري تغيير كل المطبوعات والبنرات المعدة سابقا قبل البدء بالاحتفالية بساعات؟ وكم تكلفة هذه المطبوعات قبل وبعد التعديل؟ وكم بورصة في العالم شاركت في هذه الاحتفالية؟

شركة محاصة أولاد المرحوم يوسف عبدالله النفيسي وشركاهم

إعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يتشرف الرئيس التنفيذي للشركة المديره لشركة محاصة أولاد المرحوم يوسف عبدالله النفيسي وشركاهم بدعوة السادة الشركاء لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2017 المقرر انعقادها يوم الأربعاء الموافق 8 أبريل 2018، في تمام الساعة العاشرة صباحاً في مقرالشركة الكائن بمدينة الكويت - مجمع الصالحية مدخل 4 الدور الثالث وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة الشركاء الكرام الراغبين بالحضور او من ينوب عنهم مراجعة الشركة بمقرها المذكور أعلاه خلال المواعيد الرسمية من يوم الأحد الي يوم الخميس من الساعة التاسعة صباحاً الي الساعة الواحده ظهرا وذلك لاستلام نسخه من الآتي:

1. جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنه المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
2. تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 .
3. البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 .
4. دعوات الحضور والتوكيلات.

وذلك قبل موعد اجتماع الجمعية العامة العادية وذلك خلال ساعات العمل الرسمية المذكورة أعلاه .

والله ولي التوفيق

الرئيس التنفيذي للشركة المديره